

إن دراسة العلاقة بين النظام السياسي وعملية صنع السياسة العامة تتحدد عن طريق معرفة نوعية هذا النظام وأدوار المؤسسات والقوى الرسمية وغير الرسمية المكونة لهذا النظام. ويعد النظام السياسي الأردني من النظم السياسية ذات الديمقراطية الناشئة الذي يأخذ ببعض مظاهر التحرر السياسي وتمتعه بشرعية سياسية جزئية وقيامه باتخاذ إصلاحات جزئية في الجانب الاقتصادي وكذلك على صعيد منظمات المجتمع. أهداف البحث : تكمن أهمية البحث من كونه يمثل دراسة تحليلية للنظام السياسي الأردني وعملية صنع السياسة العامة فيه ، ومحددات هذه العملية الاجتماعية والاجتماعية والاقتصادية ، فعدم استقلالية عمل المؤسسات الرسمية وفقدان التوازن بينهما ، الفرضية : ينطلق البحث من فرضية مفادها إن المؤسسات ويشكل أدق الأشخاص الفاعلين في ما يتعلق بآلية صنع السياسة العامة في النظام السياسي الأردني محدودون للغاية ، منهجية البحث : اقتضت فرضية البحث استخدام منهج التحليل النظمي بوصفه منهجاً يعتمد على الرؤية التحليلية الشاملة لدراسة النظم السياسية ككل ، والاعتماد على ، مفاهيم بنائية وظيفية لفهم المجتمعات بما تحويه من قوى ومؤسسات